

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Masry Al Youm
DATE:	01-June-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	550,000
TITLE :	Minister of Health advisor detained over bribery charges...and 9 months worth of tenders to be reviewed – Minister of Health advisor bribery investigations: Dr Ahmed Aziz hid checks in socks
PAGE:	01,04
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Ahmed Shalby –Ibrahim El Taeb -

حبس مستشار وزير الصحة بتهمة الرشوة.. ومراجعة مناقصات ٩ أشهر

ووجدوا الشيكين في «الشراب».
وقرر الدكتور أحمد عماد الدين راضي، وزير الصحة، تشكيل لجنة لمراجعة كل التعاقدات والمناقصات التي تمت خلال ٩ أشهر مضت، على خلفية القبض على مستشاره، ورفض «راضي» التعليق على الواقعة، وقال رداً على سؤال له «المصري اليوم»، حول القبض على مستشاره، إنه يرفض الخاص بالحفل الختامي للمؤتمر «المصري- السويسري» للأشعة. (طالع ص ٤)

رجال الرقابة الإدارية مقر الوزارة بشكل مفاجئ، وصعدوا إلى مقر مكتب المتهم، لكنه كان شاهدهم من نافذته أشياء دخولهم من باب الوزارة، فأسرع بالاختباء فتعقبه رجال الرقابة الإدارية وألقوا القبض عليه، وقبل دخولهم، كان المتهم ألقى شيكين من الأربعة أسفل أحد المكاتب، ووضع الشيكين الآخرين في «شرابه».
وعشر أفراد الرقابة الإدارية على الشيكين الذين تم إلقاؤهما أسفل المكتب، فيما لم يجدوا الآخرين، فأجبروه على خلع كل ملابسه،



أحمد عماد

القضية، من نيابة أمن الدولة العليا، لإجراء تحقيقات موسعة مع «عبدالعزیز».
وحصلت «المصري اليوم»، على تفاصيل التحقيقات مع «عزیز» في الواقعة، واستمعت نيابة جنوب القاهرة، لأقوال المتهم والمبلغ على مدار ٦ ساعات، ووجهت له تهمة تلقي رشوة وإهدار المال العام، وطبقاً لمحضر الضبط، توجهت ٢٠ سيارة تابعة للرقابة الإدارية والنيابة العامة، بعد الحصول على إذن بضبط المتهم، وبمجرد خروج السيدة من مكتب دخل

كتب- أحمد شلبى وإبراهيم الطيب وإبراهيم قراعة:
أمرت نيابة جنوب القاهرة الكلية، بإشراف المستشار هشام حمدي، بحبس الدكتور أحمد عبدالعزیز، مستشار وزير الصحة لأمانة المراكز الطبية، في واقعة اتهامه بتقاضى ٤,٥ مليون جنيه على سبيل الرشوة، من إحدى الشركات العاملة في توريد الأجهزة الطبية لمستشفيات وزارة الصحة.
وقال مصدر قضائي إن نيابة جنوب القاهرة الكلية تسلمت ملف

PRESS CLIPPING SHEET

تحقيقات رشوة مستشار وزير الصحة: «عزيز» أخفى الشيكات في «الشراب»

«المتهم: كنت هبلغ الوزير.. وحاولت معرفة كم تقربح الشركات



الوزير ومستشاره في جولة سابقة، صورة أرشيفية.

على خلع كل ملابسه، ووجدوا الشيكين في «الشراب»، واصطحبوه إلى مقر الرقابة الإدارية لتحرير المحضر تمهيدا لمعرضه على النيابة العامة التي تولت التحقيق معه.

وخلال جلسة التحقيق التي استمرت قرابة ٦ ساعات، اعترف المتهم بمعرفته بالسيدة، وقال إنها هي من عرضت تقديم مبلغ الرشوة، وأنه وافق من باب أن يعرف إلى أي مدى تقربح تلك الشركات من توريد الأجهزة والمستلزمات الطبية، مضيفاً أنه كان يتنوى أن يبلغ الوزير بذلك لاتخاذ إجراءات بخفض الأسعار التي تعرضها لإجراء شراء الأجهزة والمستلزمات الطبية.

المتهم، ويمجرد خروج السيدة من مكتبه دخل رجال الرقابة الإدارية مقر الوزارة بشكل مفاجئ، وصعدوا إلى مقر مكتب المتهم، لكنه كان شاهدهم من نافذته أثناء دخولهم من باب الوزارة، فأسرع بالاختباء في مكتب الدكتورة نانيس عادل، مستشارة الوزير للطوارئ، فتعقبه رجال الرقابة الإدارية وألقوا القبض عليه، وقيل دخولهم المكتب كان المتهم اتى شيكين من الأربعة أسفل مكتب الدكتورة نانيس، ووضع الشيكين الآخرين في «شرايه».

وعشر رجال الرقابة الإدارية على الشيكين اللذين تم إلقاؤهما أسفل المكتب، فيما لم يجدا الآخرين، فاجبروه

موعد لتسلم الشيكات أو الاتفاق على طريقة الدفع، واتصلت السيدة بالمتهمة وأبلغته بموافقة مديرها، فطلب منها أن ترسل له الشيكات على مكتبه في مقر الوزارة وحدد الموعد، في الوقت الذي كان فيه ضباط الرقابة الإدارية يسجلون المكالمات، واتفقوا مع السيدة على التوجه إلى مقر الوزارة في الموعد المحدد، ومعهما ٤ شيكات بمبلغ ٤,٥ مليون جنيه كجزء من مبلغ الرشوة، على أن تبلغه بأن باقى المبلغ سيتسلمه عقب إنهاء التوريد.

وطبقاً لمحضر الضبط، فقد توجهت ٢٠ سيارة تابعة للرقابة الإدارية والنيابة العامة، بعد الحصول على إذن بضبط

كتب- أحمد شليبي،
حصلت «المصري اليوم»، أمس، على تفاصيل التحقيقات مع الدكتور أحمد عزيز، مستشار وزير الصحة لأمانة المراكز الطبية المتخصصة، في الواقعة المتهم فيها بطلب وأخذ مبلغ ٤,٥ مليون جنيه على سبيل الرشوة من صاحب شركة خدمات ومستلزمات طبية، مقابل منحه مناقصة لتوريد أجهزة لمعهد ناصر بأسعار أعلى من السعر الحقيقي وبالمخالفة للقانون.

واستمعت نيابة جنوب القاهرة، برئاسة المستشار هشام حمدي، المحامي العام، لأقوال المتهم والمبلغ على مدار ٦ ساعات، ووجهت له تهمة تلقي رشوة وإهدار المال العام، ولم يصدر قرار بحبسه حتى مثول الجريدة للطبع.

وطبقاً لمحضر الضبط الذي تم إرفاقه بأوراق القضية، وسؤال المتهم بشأنه، فقد ذكر ضابط الرقابة الإدارية أنهم تلقوا بلاغاً من سيدة تعمل في إحدى الشركات الخاصة، والتي تعمل في مجال توريد المستلزمات والخدمات الطبية، وأخبرت فيه بأنها كانت توجهت إلى مقر وزارة الصحة، وتقابلت مع المتهم للسؤال عن مدى إمكانية تعاون شركتها مع الوزارة في توريد الأجهزة الطبية لمعهد ناصر، خاصة أنها كانت تعلم أن المعهد في حاجة إلى تلك الأجهزة، وأن الوزارة تنوى الاستعانة بإحدى الشركات الخاصة لتوريد تلك المستلزمات.

وأضافت السيدة في محضر الرقابة الإدارية أنها فوجئت بمستشار الوزير يطلب منها مبلغ ٦ ملايين جنيه مقابل موافقته على منح شركتها مناقصة توريد تلك الأجهزة الطبية للمعهد دون الدخول في مناقصات أو إجراءات روتينية - بحسب قولها، فأبلغته بأنها ستستأجر مع مالك الشركة ومديرها في العمل وسوف تبلغه بردها، وأضافت أنه قال لها: «لو عاوزه تجزى في عملية التوريد.. يبقى لازم أستفيد».

وتابعت أنها تحدثت مع صاحب الشركة، واتفقا على إبلاغ الرقابة الإدارية، وأن الرقابة طلبت منها إبلاغ مستشار الوزير بالموافقة على دفع مبلغ الرشوة وتحديد

.. ولجنة لمراجعة المناقصات التي تمت خلال ٩ أشهر «المصري اليوم» تسأل الوزير عن ضبط مستشاره.. و«راضى» يرفض الرد

نظمت الوزارة بالمعهد القومي للتدريب بالعباسية، بحضور السفير السويسري بالقاهرة، ماركوس لايتنر، أن الوزارة قامت بدعم ٣٦ مستشفى بـ ٨٠ جهاز أشعة موزعة على ١٤ محافظة على مستوى الجمهورية، مشيراً إلى أن الأشعة التشخيصية هي الوزارة شهدت نقلة نوعية لصالح المريض المصري، بعد استخدام أحدث الأجهزة الرقمية وتطوير المواقع وتدريب الأطباء وفنسي الأشعة على أحدث ما توصل إليه العلم الحديث من خلال المشروع بمراحله الثلاث.

وتعهد وزير الصحة بسحب قراره الأخير برفع أسعار الأدوية الأقل من ٣٠ جنيه بحد أقصى ٢٠٪، حالة عدم توفير جميع الأدوية الناقصة بالصيدليات خلال ثلاثة شهور كحد أقصى.

الصحة للمراكز الطبية المتخصصة متلبساً بتقاضى رشوة بقيمة ٤.٥ مليون جنيه في صورة شيكات من إحدى شركات المستلزمات الطبية. رفض الدكتور أحمد عماد الدين راضى، وزير الصحة والبنكان، التعليق على واقعة ضبط مستشاره لأمانة المراكز الطبية المتخصصة، في قضية رشوة داخل ديوان الوزارة الأحد الماضي.

وقال «راضى» رداً على سؤال لـ «المصري اليوم»، حول استقالته لخبر القبض على مستشاره، إنه يرفض الحديث خارج موضوع المؤتمر الخاص بالحفل الختامى للمشروع «المصري- السويسري» للأشعة، وهو ما دفع الصحفيين لمقاطعة المؤتمر وعدم توجيه أى أسئلة من جهة أخرى، أكد في كلمته خلال الافتتاح، الذي

كتب- إبراهيم الطيب،
قرر الدكتور أحمد عماد راضى، وزير الصحة والسكان، تشكيل لجنة لمراجعة كل التعاقدات والمناقصات التي تمت خلال ٩ أشهر مضت؛ للتأكد من عدم وجود أى شبهة مخالفة بها.

وشملت المناقصات التي تتم مراجعتها «معهد ناصر للبحوث والعلاج، ومستشفى القاهرة القاطمية، ومستشفى الشيخ زايد التخصصى، ومركز أورام طنطا، التابعة لأمانة المراكز الطبية المتخصصة».

وقال «راضى» إن اللجنة سوف تنتهى من إعداد تقريرها النهائى لأعمالها خلال ١٥ يوماً من تاريخ أول انعقاد لها، وسوف تعرضه عليه فور الانتهاء منه.

ويأتى القرار على خلفية القبض على مستشار وزير